

## أحروب طاحنة أم تحديد للنسب؟

هل زيادة السكان تؤدي حق اية في طلب لتوسع

موقف العلم والخضارة بين الرايين

إذا زاد عدد السكان في بلد من البلدان زاد عمرانه ولكن الى حد ما . لان كثرة الناس في البلاد تؤدي الى اتساع نطاق العمل والناية بامتصاص ثروة الارض ورفع مستوى المعيشة . لذلك تعنى الحكومات التي تحكم بلداناً مترامية الاطراف قليلة السكان بدعوة الناس الى الهجرة اليها وترغيبهم في ذلك . ولكن لا يلبث ازدهام السكان ان يبلغ حداً تصبح الزيادة بيدهُ خطراً على البلاد . لانها تخفض مستوى المعيشة بدلاً من ان ترفعه . ويكثر فلاب العمل حتى يزيدوا على ما تنفع لهُ المعامل والمتاجر . فترتع بينهم مبادئ الشيوعيين والفوضويين ويكون المرتع خصيباً

وقد يتعدى معين هذا الحد الفاصل بين الحالين . لانهُ يختلف باختلاف البلدان وما يفتنه من الرقي الصناعي والتجاري والزراعي . فبلاد في عرف الكنديين تحسب خاصة بالسكان يحسبها الصينيون قليتهم لان هؤلاء تعودوا ان يروا ٤٠٠ قس او اكثر مزدحمين في بقعة من الارض مساحتها ميل مربع او اقل

ورغمًا عن ذلك اجمع علماء الاجتماع والاقتصاد على وجود هذا الحد في احوال معينة فيبين عدد السكان عندهُ مبلغاً يمكنهم من التمتع بارتق وسائل العمران واعلى مستوى اقتصادي في مجاشهم . وهذا العدد يتغير في كل بلاد يتقدم الحضارة فيها . فلوان سكان الولايات المتحدة الاميركية كانوا منذ مائة سنة ١١٧ مليوناً — كما هم الآن — لما كان ملاك الثروة والرخاء مرفرفاً فوقهم كما هو مرفرف الآن . وبلجيكا التي تكاد تنص بكثافتها اكثر رضاء من بلاد فارس . مع ان ٦٥٩ نفساً من سكان الاولى يقطنون في ما مساحتها ميل مربع واحد من الارض يتابلهم ١٦ في الثانية

فاذا كانت البلدان المزدهرة بالسكان غير منتظمة انتظاماً اقتصادياً دقيقاً وعرضة في كل آن لاقتلابات سياسة خطيرة لم يشعر الشعب شعوراً طاماً بازدهامه ووجوب توسعه . لانهُ لا يجد متمسكاً كافيًا من الوقت للانصراف الى العمل والوقوف على ان نطاق العمل في البلاد لا يتسع لجميع افراد الامة لكثرتهم . فاذا انتظمت هذه البلدان

وامتدَّ فوق ريوغيا وراق السلام والطَّينة، أدرك أفراد الشعب أن الأرض لا تقع لهم ليجنوا من علمهم فيها ما يؤهلهم لكانة بين الشعوب كمكانة جاراتهم في نظرنا الطمع إلى البلدان التي يمكن أن تكون مغزلاً لهم

إيطاليا واليابان

والمملكة الإيطالية أشهر مثل على هذه الحالة الأخيرة في أوروبا. ففي إيطاليا شعب عدده ٤٢ مليوناً يقطنون بلاداً مساحتها ١٧٨ ألف ميل مربع أي بمتوسط ٣٢٧ قسماً لكل ميل مربع. فازدحام السكان في إيطاليا يبلغ نحو نصف ازدحامه في بلاد البلجيك. ولكن انتظام إيطاليا الاقتصادي وارتقاءها من هذه الناحية لا يقاسان بانتظام بلجيكا وارتقاءها. وسكان إيطاليا يزيدون ٤٠٠ ألف نفس كل سنة. فمثل مرافق إيطاليا الصناعية ونظامها الاقتصادي أن يرتقيا ارتقاءً سريعاً إذا شاءت الحكومة الإيطالية أن تحفظ مستوى المعيشة في بلادها على ما هو الآن وأن تجد عملاً لابنائها الذين يزيدون كل سنة على ما تقدم. ولما كانت لا تملك في بلادها مناجم غنية بالفحم والحديد ومناجم للنفط وغيرها من سوارد الثروة الطبيعية فإن ارتقاءً كهذا ليس في حيز المحتمل. ومما بلغ من سهر الحكومة الإيطالية على تنظيم صناعاتها ومرافقها فلا يمكنها بحال من الأحوال أن تبلغها درجة من السعة والرفق تكفي زيادة السكان السنوية

فلما وجدت إيطاليا نفسها تكاد تنفجر من كثرة السكان طلبت أرضاً تحجبها مغزلاً للملايين من ابنائها وقد قال النيور موسوليني في ذلك «يجب على إيطاليا أن توسع وألا انتحرت» ولعل هذه الفكرة هي أقوى العوامل التي تكيف سياسة إيطاليا الخارجية المنتصفة بالقوة والمدون لأنها تقع الإيطاليين بعدالة مطالبهم للتوسع في البلدان المجاورة لهم كإبانيا التي لا يقطن في الميل المربع منها إلا ٤٨ شخصاً ويوغلافيا التي أصبحت تخشى على بعض شواطئها المخاضية للبحر الأدرياتيكي من امتاع النفوذ الإيطالي. حتى فرنسا نفسها لم تسلم من وعيد «الدوتشي» باسترجاع نيس وساقوي غنوة. وقراءة الصحف يذكر أن تركيا الكالية أصبحت ذات يوم وهي على قدم الاستعداد للحرب تندفع عن بلادها هجوم الحياوش الإيطالية

وفي الجهة المقابلة لإيطاليا، في الشرق الأقصى، دولة قية قوية ترى نفسها في حالة شبه حالة إيطاليا الآن من حيث زيادة السكان وطلب التوسع — زبدها دولة اليابان فسكانها يبلغون ستين مليوناً يقطنون أرضاً مساحتها ١٤٨ ٧٥٦ ميلاً مربعاً

أي متوسط ٤٠٠ نفس للفرد المربع الواحد . وسكان اليابان يزيدون ٦٠٠ ألف نفس كل سنة ومستوى المعيشة فيها على ما هو معروف أقل منه في إيطاليا . وحكومتها نفسها تندرج بهذه الحجة لطلب التوسع وللاعتراض على مساعي الأميركيين والاستراليين والكنديين لمنع اليابانيين الاستيطان في بلادهم

يقول اليابانيون : إن في هذه البلدان — أميركا وأستراليا وكندا — ملايين من الغدادين يمكن أن يقطنها ملايين من الناس ويعيشوا فيها عيشة تراء ورخاء ولكن البيض لا يستملونها ويمتنعون من الدخول إليها . فاليابان وإيطاليا متفتحتان على أن كل بلاد يزداد عدد سكانها حتى لا تسبب يحق لها أن تطلب التوسع والاستثمار لتمهد لهم بلاداً يهاجرون إليها . فالإيطاليا تحاول أن تقنع بعض الدول الأوروبية أن يتنازلوا طامعاً بعض مستعمراتهم الأفريقية وفي الوقت نفسه تسعت قبوذاها السياسي والاقتصادي على البلدان المجاورة لها . واليابان تتوسع في إقامة الدليل على صحة نظرها وتجهل من البرهان محوراً للخلاف بين الشعوب البيضاء والشعوب الملونة ( أي الصفراء وغيرها ) وتقول إن الشعوب الملونة مهددة بجماعة عظيمة إذا لم يهاجر ابتأؤها إلى بلدان يستطيعون أن يطلبوا الرزق فيها

نتيجة التوسع البني على كثرة المواليد

ويُردُّ على قول اليابان بأن أكثر البلدان المرغوب فيها للتوسع والاستثمار هي في حياة إحدى الدول الآن وإن لا يباء هذه الدول في هذه البلدان حقوقاً ومصالح لا بدَّ من المداخلة عنها ولو لم تكن مزدحمة بالسكان ازدحم اليابان أو الصين أو إيطاليا . فطالبا هذه الدول بأن تحلّي بعض هذه البلدان بعدما اتفقت فيها بدرات من الأموال وبعد ما هاجر إليها الوف من أبناء الأمم التي استعمرتها أمر خارج عن نطاق السياسة العملية

أضاف إلى ذلك أن أبناء البلدان غير المزدحمة بالسكان لا يفترون بمدك المذهب القائل أن البلدان الناصّة بالسكان يحق لها طلب التوسع لمجرد أنها مزدحمة لأن هذا المذهب عرضة للنقد الشديد وقد نتج عن تطبيقه نتائج اقتصادية وسياسية خطيرة . ذلك أنه إذا كان يحق لليابان أن تبني التوسع متى زاد عدد سكانها حتى ضاقت بلادها بهم فلها الحق إذاً أن تطلب التوسع في بلدان أخرى متى ازدحم ابتأؤها في البلدان التي تستولي عليها . فإذا استمر الأمر كذلك من غير رادع اصطدمت اليابان يوماً ما بأمة أكثر عدداً وأوفر ولداً منها . وتفرض أنها توسعت في بلدان آسيا الشمالية فلا بدَّ

ان يأتي يوم تستطيع فيه الصينيين ان يهزوا وهم كما تعلم اوفر الشعوب ولداً . فليها حينئذ ان تزيد متوسط المواليد السنوي في شعبها حتى تتفوق عليهم او ان تقترح تاركه الارض للشعب الذي يفوقها في كثرة العدد زويرة اولاد

هذا هو القياس النهائي لصحة هذا المذهب . انه يعني ان حق شعب من الشعوب في الحياة والتقدم مرهون بعدد مواليدهم . اما ما نراه في العلم واما آياته في الفن واما تعاليمه الدينية والفلسفية فلا عبرة بها ولا قيمة لها . فاذا تم لهذا الشعب ما تمنى وجرّد ناهه عن كل معنى روحي نبيل وجعلهم وسائل لتوليد لا غير وملا الارض بابنائهم — ماذا يفعل حينئذ ؟ أمجد دعدة مواليدهم فيجرّد بذلك عن الصفة الواحدة التي بنى عليها حقّه في الحياة ؟

لكن بعض علماء الاقتصاد وعلى رأسهم ماتوس واتباعه يقولون ان الامراض والجحافات والحروب تنفق حدوداً دون تحقيق هذا المذهب على الوجه الذي ذكرناه . فان كل عمل تسله الامم التي تؤمن بهذا الرأي لتحقيق رأياها لا بد ان يلقى مقاومة شديدة اي لا بد ان تنفق الحرب في وجهه سداً منسياً فاذا فازت في المعترك وتمكنت من التوسع على ما تريد وسار بناؤها في جميع الاقطار لكثرتهم لا يلبثون ان ينازع بعضهم بعضاً في طلب القوات . فالسعي لتحقيق هذا الرأي يهدّد العمران الشرقي والغربي باخطار جسيمة ولا بد من البحث عن سياسة اخرى تشمل جميع الامم . اذ لا يستب السلام بينها حتى تجري كل حكومة على ميدان تحديد النسل فلا يزيد عدد المواليد عما تستطيع الارض ان تحضنه منها

من المسألة جسيمة ؟

يقول اليابانيون : بعد ما سيطر الجنس الابيض على اميركا الشمالية والجنوبية واستراليا وانريقية اخذوا يقولون : تحتفظ كل امة بما تملكه الآن . ونحن لا نرى وجهاً للمدل في ذلك . فالشعوب والاجناس متساوية كلها والاجناس الصغراء يحق لها ان تملك من الارض ما يتناسب مع عدد سكانها بالنسبة الى الامم البيضاء فيجيبهم انصار المذهب المعارض : هذه هي حججكم الاولى . فكأنكم تقولون ان كل شعب يحق له ان يسيطر على مساحة من سطح الكرة تتناسب مع عدد مواليدهم . فاذا كان اتفاق من الاتفاقات الدولية يحتوي على شيء من عدم الانصاف فعدم الانصاف هذا يزيد اذا حاولنا اصلاح هذا الاتفاق بواسطة الحرب . فوجوه النظم وعدم الانصاف

يمكن اصلاحها وازالتها رويداً رويداً ولكن طلب التوسع والحرب يخلقان دائماً اسباباً جديدة لشكوى والتظلم

هذا اذا سلمنا ان هناك وجهاً للشكوى. ولكن هل هناك وجه لشكوى والتظلم — لاحق بالام الصفراء ؟ اذا ازلتنا ما تشكو منه الصين من سيطرة الام الاوربية وايابان عليها — وهذا زائل يوماً ما — ثم تشكو الام الصفراء ؟ اتشكو من سيطرة الشعب الايض على اميركا الشمالية واميركا الجنوبية واوربية واوراليا ؟ فقد كان للصين والهند حضارة زاهية زاهرة منذ ثلاثة آلاف سنة وكان لليابان عمران قديم يسود الى الصين وخمسمائة سنة. اما الحضارة الاوربية الحديثة فلم يتفرض عليها أكثر من ائمة سنة. ففي القرون التي كانت فيها اوربا تسكع في ظلام الجهمية والجهل والقوضى هن سعى أبناء الجنس الاصفر للسيطرة على هاتئ النارات ورفع لواء الحضارة — حضارته — فوق ربوعها ؟ ولولا الشعب الايض من يدوي اي زمن كان اقضى فلما تمكن الهنود والصينيون واليابانيون من الاتصال بهذه البلدان ؟ واذا اصبح العالم غداً وقد نسي كل ما استبطه واكتشفه الجنس الايض عن بناء السفن وتسييرها فكيف يمضي من الوقت على اهل ايابان والصين والهند فلما يتكثرون من الاتصال بهذه القارات واستعمالها كنفذ لشعوبهم المزدحمة

زيادة السكان ومعد الحضارة

فالشعب الايض الذي نشأ في اواسط آسيا واستوطن غرب اوربا صرف همه للسيطرة على عناصر الطبيعة واخضاعها لمطالبه. ففاز بشيء من ذلك واخذ يبني عليه حضارته. ولم يلبث ان محت ليد حقيقة اساسية: ذلك ان حضارة لا تفسح مجال التقدم لكل فرد من افراد المجتمع لمي حضارة غير ثابتة الاساس مقضي عليها بالخذلان. وان هذا المجال لا يتسع ما زال شبح الجوع والمرض والموت محوماً فوق البيوت. فالاساس الاول الذي تقوم عليه الحضارة الثرية هو استقلال الفرد وحسن حاله الاقتصادية ولكي يحقق هذه الامنية اخضع ابناؤه قوى الطبيعة لمطالبهم فتكثروا من جوب البحار والاتصال بقارات مجهولة واستناب ما فيها من الثروة المطورة والاول مرة في التاريخ تمكن جانب من النوع البشري من رفع مستوى معيشته الى درجة مكنت من طلب غايات الحياة العليا. فلما وصل الى هذه الدرجة من الرقي وجد نفسه متاراً لفترة غير من الشعوب الذين كانوا قد صرفوا همهم الى امور اخرى. وجاءت هذه الشعوب تطالباً بحقها في الاستماع بشرة جهودهم. مع ان الزمن الذي قضاء الاربيون في ردم

المستنقعات وريّ الصحارى واستثمار خيرات الارض والسيطرة على قوى الهواء والماء  
قصة الشعوب الاخرى صارفة مهابا الى زيادة مواليدها. فكانت النتيجة ان حالة الفرد  
الاقتصادية في الحضارة الاوروبية ما زالت في ارتفاع لثمة السكان وزيادة المنتج وحالة  
الفرد الاقتصادية في الحضارات الاخرى ما زالت في انخفاض وانحطاط لزيادة السكان  
وقلة المنتج من خيرات الطبيعة والارض. ومع ذلك فهذه الشعوب تقول نطلب المساواة  
ويجب ان تقسم الارض التي كسفتوها

والرد على ذلك قلم على ان خير الحضارة لا يقضي باسلاء الارض القليلة السكان  
بالملايين الذين لا يجدون متعاً لهم في بلادهم. بل يقضي بتحديد النسل في هذه البلدان  
الى درجة يتسكن عندها العلم والحضارة من جعل كل فرد من افراد هذه الشعوب  
يتسع باعلى مستوى اقتصادي لا مندوحة عنه كركن من اركان الحضارة العالية المتبلة  
ولا يعني هذا الحل ان اليابان يجب ان تواجه جماعة عامة في بلادها اذا لم تتمكن  
من التوسع. فها هوذا شعبها يزداد كل سنة بتوسط ١٤ في الالف من غير ان يواجه  
جماعة في بلادهم المزدحمة بالسكان. فذا زاد عدد المواليد عن هذه النسبة ازداد ازدحام  
السكان واشتدت مزاحمتهم على موارد الرزق وحينئذ تواجه اليابان خطر جماعة عامة.  
فالامر الذي يجب ان يعالج في اليابان هو هذا المتوسط — متوسط المواليد — العالمي  
والا اصابها الجماعة كما هو حادث في الصين الآن لكثرة الناس وقلة الرزق

وفي هذه الحال لا يمكن ان يكون التوسع والاستثمار علاجاً للحال. ضلماً الاجتاع  
مجموع على ان الهجرة لا تخفف الازدحام النامي عن كثرة المواليد. لان مهاجرة جماهير  
غفيرة من بلد الى آخر لا تبدأ قلما بكثر السكان في البلد الاو لكثرة جعل طلب الرزق  
صعباً. حينئذ فهجرة جمهور كبير لا تخفف الضغط لان الشعب عملاً التراجع الذي خلفته  
ويستمر على ذلك حتى يصبى وباء او تقشف فيه جماعة او يباد ابناءؤه في حرب  
فالتوسع اذاً لا يرفع مستوى المعيشة في البلد الذي يُهجّر ولا هو سبب سياسي  
متبول للاستيلاء على بلدان تخص شعوباً اخرى. واذا كان مستوى المعيشة في البلد  
المهاجر اليه عالياً خفضوه بكثرتهم وعدم مماشاتهم لمقدرة العلم على الانتاج. وعليه  
يجب على حكومات الارض ان تصرف النظر عن توزيع البلدان حسب عدد  
السكان وان تتم بمحصر عدد كل شعب على ما يمكن ان تتسع له بلاده انشاعاً يمكنه من  
ان يعيش فيه في رخاء ورفاهة. آه عن مجلة « العالم اليوم » بتصرف